

زوجه بالاجتماع ماد امت في العدة ولا يجوز غسل الزوج زوجته
 عندنا خلاف الثلثة والان غسله لو نقصت عدتها بالولادة خلافنا
 لما ذكره في كذا البتة من قبل موته او ارتدت قبله او بعده او قبلت
 ابنه او اباه او وظيفته المطلقه الرجعية تغسله خلافنا للشافعي
 وام الولد لا تغسل سديها وان كان في العدة فهو الاصح وفي رواية
 عن ابن عمر تغسله وهو قول زفر وما ذكره واحد ولو غسل العوض ونهت
 الصلوة ان كانوا صلوا عليه وكذا لو غسلوا بذلك بعد وضعه في القبر قبل
 ان يمهال التراب ولو اصيل لا ينش ولا يخرج وكقط غسله وعادت الصلوة
 عليه في الجواز وفي البسوط سقط غسله ويصلح على قبره وهو الاصح
 ظهر وكذا الولم ينسل اصلا ولم يكفن فانه لا ينش بعد ما اصيل التراب
 ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن خلافا لمحمد ولو علم ذلك
 قبل التكفين غسل اتفاقا ولو دفن بشوب او درج للغير او ارض
 منصوبية او اخذت شقمة يخرج ولو وقع في القبر مشاة فعلم به بعد
 ما اصيل التراب ينش واخرج ولا يجوز ينش القبر لغير ما ذكر
 مات فلم يجد واما ما يسمونه فصلوا عليه ثم وجدوا ما غسلوه

وصلوا عليه

وصلوا عليه ثانيا وقبل لا تعاد الصلوة والحق اولى بالنفوس المنفرد
 بينه وبين الميت او المودع ان كان مضطرا ليرد او يبس يخشى منه
 النفق والا فليت اولى وكذا الماء ان اضطر اليه للمعش فقدم
 على غسل الميت به والا فلا ولا يجوز الجمع بين اغتسل وكفن واحد
 عندنا وجوه الشافعية والمخالفه عند الضرورة ولا يجوز دفن
 اغتسل او الكثر منه قبر واحد الا عند الضرورة في جعل بينهما طابرة
 من التراب اوصحن ان يصلى عليه فلان فالوصية باطلة وليس له
 ان يتقدم الا برضى الأولياء وكذا الوصية بغسله او ادخاله القبر و
 في رواية ابن كتم انها جائزة ولو صلح النساء وصدعن على الجنائزة جا
 زت وعطف بالقرض ويستحب ان يصليهن منفردات حرما ويجوز
 ولو اجتمعت الجنائزة جاز ان يصلي عليهم صلوة واحدة ويجعلون
 واحدا خلف واحد ويجعل الرجال مائة الامام ويستوى فيه الحر والعبد
 في الظاهر والرواية ثم الصبيان ثم الخنازير ثم النساء وان شاء
 جعلوه صفا واحدا وجاز ان يصلي على كل واحدة وهو الافضل
 ولو كثر على جنازة فحجى بها صلى بكل الاولى ويستقبل الاخرى وانما

طابرة

جماعة

بان اذا اختلف